أثر التدفقات الريعية على الاداء الاقتصادي تحليل للحالة الليبية

*أ.د. أحمد ابولسين **أ. محرز الزائدي

المقدمة:

بالرغم من الدور الايجابي الذي تؤديه العوائد النفطية في الاقتصاد الليبي ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتمويل الموازنة العامة ورفع حجم الصادرات الكلية، إلا ان تلك العوائد لها تداعيات سلبية كبيرة في مقدمتها تعميق الاختلال الهيكلي، وارتفاع معدل البطالة يعزى ذلك بطبيعة الحال إلى العديد من الخصائص والسمات التي يتسم بها الاقتصاد الليبي والتي من بينها محدودية حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الناجمة عن صغر حجم السكان وضعف مرونة القطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة التحويلية) وسوق العمل، الأمر الذي بدوره يحد من كفاءة الاستثمار في هذا القطاع ، مقابل توسع القطاع الخدمي، وهو ما يشار إليه في الأدب الاقتصادي بالمرض الهولندي أو تباطؤ التصنيع ، كما يعرف أيضا بلعنة الموارد. *تستعرض هذه الورقة المفاهيم المتعلقة بالريع الاقتصادي وآليات نفاده لبقية القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد، وتقدم تحليلا قياسا لأثر العائدات النفطية على الأداء الاقتصادي للاقتصاد الليبي.*

- **الإطار النظري:**

يعتقد بعض منظروا المدرسة الكلاسيكية الحديثة أن العوائد السريعة والمؤقتة المتأتية جراء ارتفاع سلعة تصدير (النفط مثلاً)، أو اكتشاف مورد اقتصادي جديد قابل للتصدير أو حدوث تقدم تقني مفاجئ في قطاع من القطاعات، لا يؤدي بالضرورة إلى إحداث تنمية حقيقية متوازنة بقدر ما يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية علي هيكل الاقتصاد المتلقي خصوصاً إذا كان دلك الاقتصاد اقتصاد صغيرا ومفتوح، نظرا لما تتضمنه تلك التدفقات من مشاكل تأقلم مصاحبة ولاحقة، عرفت هذه الظاهرة في الأدب الاقتصادي بظاهرة المرض الهولندي(Dutch disease)، وهي ظاهرة مفادها أن التدفقات النقدية السريعة الحاصلة جراء

* عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس-ليبيا
** عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس-ليبيا

ارتفاع سعر سلعة تصدير أو اكتشاف مصدر جديد قابل للتصدير، أو حصول تقدم تقني في قطاع معين تؤدي إلى خلل في الأسعار النسبية بين أسعار منتجات قطاع المتاجرة (القطاع الانتاجي) وأسعار منتجات قطاع اللامتاجرة (الخدمات)، مما يؤدي إلى توسع الأخير على حساب الأول، استمدت هذه الظاهرة تسميتها من الآثار السيئة التي لحقت بالاقتصاد الهولندي بعيد اكتشافات نفط وغاز بحر الشمال خلال ستينيات القرن المنصرم، حيت أدت عوائد الصادرات النفط والغاز إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية مقابل عملات أهم شركاء هولندا التجاريين الأمر الذي انعكس سلباً على القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة الهولندية ومن ثم على القدرة الإنتاجية للاقتصاد ككل.

- **أولا الريع في الفكر الاقتصادي**

ارتبط مفهوم الريع في الادبيات الاقتصادية بداية بعنصر الإنتاج (الأرض)، نظرا لثبات عرضها مقارنة بعناصر الإنتاج الأخرى، فاقتصر تعريفه على دخل صاحب الأرض بصفته مالكها بدون مساهمة في عملية الإنتاج، إذُ عرفه البعض بأنه الدخل المكتسب من الأرض، ثم امتد ليشمل العائد المدفوع لأي عنصر من عناصر الانتاج يتسم بعدم المرونة (بول ساملسون 2066 ص 799)، كما عرفه آخرون بأنه العائد الفائض عن العائد المطلوب لجذب عنصر الانتاج لنشاط معين (مالكوم جيلز وآخرون 1995 ص 818)، كما عُرِف أيضاً بأنه الفرق بين سعر بيع السلعة وتكلفة انتاجها متضمنة العائد الضروري على الاستثمار، ويتحقق الريع عندما يكون لدى منتج السلعة الاقتصادية ميزة نسبية مقارنة بغيره من المنتجين لها (علي الكواري 1996، ص 126)، وفيما يلي عرض لتطور مفهوم الريع في الفكر الاقتصادي.

1. الريع عند آدم سميث (1723-1790):

ظهرت أفكار آدم سميث ، عن الريع الاقتصادي في كتابه ثروة الأمم الذي نشر عام 1776 ضمن نظريته في الإنتاج، حيث عرفه بأنه الدخل المستمد كلياً من الأرض ويعود إلى مالك الأرض، (Adam,2007,p43) أو أنه ذلك الجزء الذي يتحصل عليه مالك الأرض مقابل السماح للمستفيد من استغلالها، ذلك أن فكرة الريع عند سميت تقوم على الملكية الخاصة التي تمكن مالك الأرض من الحصول على جزء من الانتاج بدون المشاركة في انتاجه، ومن هنا اقترن مفهوم الريع بالحصول على الدخل غير المرتبط بدورة الانتاج

الذي يعود على الملاك. كما أشار سميت إلى أن الريع بمثابة ثمن احتكار (Ibid. p188) لأن الجزء الذي يتحصل عليه مالك الأرض ليس مقابل تحسينات أو إضافات رأسمالية أو أية مبالغ أخرى يكون قد انفقها على الأرض، وإنما مقابل إستعمال الأرض واستغلالها ، وهو ما يتضمن أنه من حق مالك الأرض المطالبة بريعً أكبر كلما أدخل مستغلها تحسينات وإضافات عليها، كما أكد على أهمية التمييز بين الاجر والربح كعناصر تدخل في تكوين السعر، والريع ;كناتج عن السعر، بمعنى أن ارتفاع أو انخفاض الاجور أو الارباح يعد سببا لارتفاع أو انخفاض الأسعار بينما يعد ارتفاع أو انخفاض الريع نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار، وهو ما يعني اختلاف الريع جدريا عن عن صور الدخل الأخرى. (Ibid, p44)

2. الريع عند ديفيد ريكاردو (1772–1823):

ركز ريكاردو في كتابه مبادء الاقتصاد السياسي والضرائب الذي نشر عام 1817 على توزيع دخول عناصر الانتاج التي تسهم في العملية الانتاجية ، معتبرا الريع حصة الأرض كأحد عناصر الانتاج في الدخل، حيث عرفه بأنه ذلك الجزء من انتاج الأرض الذي يدفع إلى مالكها نظير استخدامها من قبل الغير (David Ricardo, 1817 p39)، وهو بذلك يرى أن الريع مبلغ يدفع مقابل استغلال الأرض بصفتها الطبيعية وقدرتها الانتاجية التي لا تستهلك ، مشيرا إلى أن أية إضافات رأسمالية من مباني وآلات ومعدات أو تحسينات يقوم بها مالك الأرض يتحصل مقابلها على ربح في صورة عائد على رأس المال .، وهو بذلك يميز بين الريع الذي يعد حصة الأرض من الناتج والربح الذي يعد صورة من صورة العائد على رأس المال، كما يرى ريكاردو أن ندرة الأرض الخصبة دليلاً على بخل الطبيعة وشحها ، وهو بهذا يتعارض مع الطبيعيين وآدم سميث في اعتقادهم أن ريع الأرض يأتي من كرم الطبيعة وسخائها، مرجعا ارتفاع الريع إلى ارتفاع الأسعار وليس سبباً لها، أي أن ارتفاع الثمن يرجع إلى ندرة الأراضي الخصبة ، وهو ما يتضمن أن عرض الأرض عديم المرونة بالنسبة للتغير في الثمن ، أي أنها لا تستجيب لزيادة الطلب لأن عرضها محدود ، ومن هنا ينتج ما يعرف بريع الندرة وهو عبارة عن الريع الاضافي أو الزائد الذي ينشأ بسبب استخدام سلعة أو مورد ثابت أو محدود العرض ، أما الريع الريكاردي الذي أصبح يسترشد به في الفكر الاقتصادي فهو الريع التفاضليالفرقي(Differential Rent)، وهو وفقا لريكاردو عبارة عن الفرق في الناتج الذي يتم الحصول عليه باستخدام كميتين متساويتين من راس المال

والعمل على نفس المساحة من الأرض (دويدار وأخرون، 1988، ص55)، وهنا يميز ريكاردو بين لريع التفاضلي والريع الناتج عن اختلاف درجة جودة وخصوبة الأراضي المختلفة وبعد أو قرب موقعها من السوق، من منطلق أن الأراضي الأكثر جودة وخصوبة وأكثر قربا من السوق تدر ريعاً أعلى من تلك الأقل منها جودة وخصوبة وأبعد مسافة عن السوق ، ذلك أن ملاك الأراضي الأكثر جودة وخصوبة والأقرب جغرافيا إلى الاسواق يتحصلون على ريعاً أعلى ناتج عن الميزة الاقتصادية للأرض التي يملكونها ، ونظرا لأن هذه الميز لا تعود إلى مجهو صاحب الأرض وانما لأسباب خارجية (دويدار، 1982، ص14) ، فإن العائد المتحقق نتيجة لها يمثل عائد احتكار المشروع الرأسمالي المنسأ على الأرض. (David Ricardo, p42)

ونتيجة لتأثره بقانون مالتس للضغط المستمر والمتزايد للسكان مع محدودية الأرض الخصبة ، يرى ريكاردو ضرورة اللجوء والانتقال بالنشاط الزراعي إلى الأراضي الأقل خصوبة حتى الوصول إلى الأرض الحدية، مشيرا إلى أنها هي التي تحدد الثمن (Ibid , p188)، ذلك أن الأرض الحدية هي التي تغطي تكاليف انتاجها، وأن دخل الأرض الأخصب من الحدية هو الذي يحدد الريع ، كما أضاف ريكاردو لمفهوم الريع الدخل الناجم من الموارد الطبيعية المستخرجة من المناجم والتي تدر ريعاً لمالكيها موضحا أن المناجم شأنها شأن الأرض تولد ريعاً لأصحابها. (دويدار وأخرون، ص 51)

3- الريع عند كارل ماركس:

ظهرت أفكار ماركس في كتابه (رأس المال) الذي نشر الجزء الأول منه عام 1867 وانتقد فيه نظام الانتاج الرأسمالي وطبيعة العلاقات في المجتمع الذي يخضع لذلك النظام، حيث رأى ماركس أن الزراعة مثل الصناعة يحكمها نظام الانتاج الرأسمالي ، وأن نمط التوزيع يتحدد وفقاً للعلاقات السائدة فدخل الملكية ممثلة في ملكية عناصر الانتاج بما فيها الأرض هو دخل الطبقة الرأسمالية ، فبالنسبة للزراعة يعود الريع العقاري على المالك العقاري ، والايجار على المزارع الرأسمالي والاجور على المزارعين الحقيقيين (العمال)، معرفا الريع العقاري بأنه ذلك المبلغ المدفوع من قبل المزارع الرأسمالي لمالك العقار في التواريخ المحددة بالعقد المبرم بينهما، سواء كان مدفوعاً عن استخدام أراضي زراعية أو أراضي بناء أو مناجم أو مصائد (كارل، 2013، ص720)، ذلك

أن اهتمام ماركس بالريع العقاري انصب على الملكية الخاصة لعناصر الانتاج التي تدر دخولاً في صورة ريع وفائدة وربح ، معتبرا أنها الأساس في الحصول على فائض القيمة، الذي عرفه بأنه مقدار معين من قيمة السلعة يمثل العمل غير المدفوع أو العمل الزائد (Ibid, p393) ، ذلك أنه وفي إطار نظام الانتاج الرأسمالي فإن كل ريع عقاري هو فائض قيمة يتحقق لمالك العقار الذي لا يشارك في العمل الاجتماعي ولا يبذل أي مجهود، وبناء على ذلك يرى ماركس أن فائض القيمة هو دخل غير مكتسب للرأسمالي ، وأن ملكيته لأدوات الانتاج ليست مبرراً للاستيلاء على حقوق العمال. كما يرى ماركس أن للريع شكلان هما: الريع التفاضلي(Differential Rent) والريع المطلق(Absolute Rent)، وأن ما عداهما هو سعراحتكاري لا يتحدد بسعر الانتاج ولا بقيمة السلع، بل يتحدد بناءً على طلب المشترين وقدرتهم على الدفع (Ibid , p888).

وبالرغم من أن ماركس يتفق مع ديفيد ريكاردو حول مفهوم الريع التفاضلي ، أي الريع الذي يرجع إلى اختلاف خصوبة الأرض وموقعها ، إلا أنه يعتقد أن خصوبة الأرض يمكن أن تتغير بتطور العلوم الطبيعية والهندسة الزراعية، أو بفعل تغير الوسائل التي تجعل عناصر التربة قابلة للاستثمار ، إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالتفاوت في توزيع رأس المال بين المستأجرين (Ibid , p894) ، وبصورة عامة يرى ماركس أن ريع الأرض بمجموعها يقوم على أساس الاحتكار الطبيعي ومحدودية مساحتها (Ibid , p1168) ، وهذا الريع وفقاً لماركس يشمل الأرض الحدية ، وهو هنا لا يتفق مع وجهة نظر ريكاردو القائلة أن الأرض الحدية لا ريع لها، فالريع عنده قيمة مطلقة يحصل عليها كل مالك للأرض بصرف النظر عن درجة خصوبتها، ما يعني أن مالك اسواء أنواع الأراضي يحصل على الريع (دويدار، 1982، ص14).

4- الريع عند كارل منجر:

أهتم منجر في كتابه مبادئ الاقتصاد الذي نشر عام 1871 بالريع عند تناوله لنظرية القيمة، حيث أعتبر أن الأرض عامل له منفعة مثله مثل بقية عوامل الإنتاج الأخرى، وأن ثمنها لا يتميز عن غيرها من عواملل الانتاج ، ذلك أن ثمن خدمة الأرض هو نتيجة لمنفعتها مثلها في ذلك مثل العمل ورأس المال(Carl 2007, p165)، معتبرا أن الدخول التي تتقاضاها عناصر الانتاج هي سعر خدمة كل عنصر انتاجي، وبالرغم من أن منجر يرى إن الريع هو ثمن خدمة عنصر الأرض ومنفعتها، يحصل عليه مالكها، وأنه لا يختلف عن الأجر

الذي هو ثمن خدمة عنصر العمل ، والفائدة التي هي ثمن خدمة رأس المال ، إلا أنه يؤكد على أن ريع الأرض لا ينظمه قانون خاص، يخضع لذات القوانين التي تنظيم دخول عناصر الانتاج الأخرى(Ibid, p.170).

5- الريع عند الفريد مارشال :

يعتبر مارشال من أبرز الكلاسيكيين الجديد الذين قاموا بإدخال الحقائق الواقعية إلى التحليل الاقتصادي، وأول من استحدث مفهوم شبه الريع Quasi Rent، حيث عرفه في كتابه مبادئ الاقتصاد الذي نشر عام 1890، بأنه عبارة عن الدخل المتولد عن استخدام الأجهزة والآلات التي صنعها الأنسا (Alfred 1920, p.51) ، وهو بذلك يرى أن هناك عناصر انتاج من صنع الانسان بخلاف الأرض تدر عائداً، وأن هذه العناصر تتميز بعرض عديم المرونة في الأجل القصير ، كونه يصعب انتاج المزيد منها، ولكن في الأجل الطويل يصبح عرضها مرناً أو بمعنى آخر أن هذه العناصر تشبه الأرض من حيث انعدام مرونة العرض لفترة معينة، ولكن بعد فترة معينة يمكن زيادة المنتج منها ويصبح عرضها مرناً، وبالتالي فإن الدخل الناجم عنها في المدى القصير هو شبه ريع يزول في المدى الطويل، ذلك أن مفهوم شبه الريع عند مارشل يقوم على أساس ندرة مؤقتة لعنصر من عناصر الإنتاج ، ويزول بزوال هذه الندرة ، كما قد ينشأ أيضا عن عناصر الإنتاج الأخرى التي تتميز بعرض عديم المرونة في المدى القصير، كما هو الحال في أنواع معينة من عرض العمل التي يقل فيها العرض عن الطلب عليها ، ويصعب معها استجابة العرض المحدود لهذا الطلب في المدى القصير، وتشمل أنواع العمل التي يتطلب إعدادها وتعليمها وتدريبها فترة طويلة من الزمن، كالأطباء والمهندسين وغيرهم، الأمر الذي يفسر حصولهم علي دخول مرتفعة قياسا بأقرانهم، ما يعني أن جزء من دخولهم يرتبط بندرة أو محدودية المعروض منهم، حيث غالبا ما يكون عرض عمل هذه الفئة ثابت وعديم المرونة في الأجل القصير، وفي هذا الاطار أشار مارشال إلى أن كل ريع ندرة هو ريع تفاضليAlfred(Alfred, p ذلك أن مفهوم الريع عند مارشال يشمل عوائد عناصر الانتاج غير الأرض التي تتصف بالندرة ، وبمحدودية عرضها وضعف درجة مرونتها في المدى القصير (ندرة مؤقتة)، وهنا يضيف مارشال ريع المناجم باعتباره من هبات الطبيعة التي تدر دخلاً ، أسماه بالاتاوات (Royalties)، (Ibid , p63).

- **ثانياً بعض المفاهيم المتعلقة بالريع الاقتصادي**

1- البحث عن الريع:

تطور مفهوم الريع في الفكر الاقتصادي واتسع ليشمل الريع المتحقق جراء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأثرها على الرفاه الاقتصادي، حيث عرفه Robert Tollison في دراسة له نشرت عام 1982 تحت عنوان: Rent Seeking A Survey، بأنه العائد الذي يدفع لمالك المورد مقابل الفائض في تكلفة فرصة استخدامه ، مشيرا إلى أن الدخل يتولد عن مصدرين: الأول طبيعي ويعززه نظام الأسعار، والثاني مختلق ويتولد عن تدخل الدولة في آلية السوق (Robert 1982, pp.575-602)، وأن هذا الأخير يؤدي إلى ظهور ريع اقتصادي مصطنع يتنج عنه تشجيع المشاركين في السوق على استخدام الموارد المتاحة لهم من مال ووقت وجهد للحصول عليه دون النظر إلى الشكل الاقتصادي لاستخدامه ، يعرف هذا السلوك في العديد من الأدبيات الاقتصادية بالبحث عن الريع Rent-Seeking.

تناول Gordon Tullock بالدراسة والتحليل هذا المفهوم بالرغم من أن هذه التسمية لم تظهر في دراسته التي أثبت من خلالها أن التعريفات :The Welfare Costs of Tariffs , Monopolies and Theft الجمركية والاحتكارات تؤثر سلبا على الانتاج والتجارة ومستوى الرفاه، حيث أشار إلى أن تلك التعريفات ينجم عنها تكاليف اقتصادية باهضة تتسبب في هدر الموارد وتُظهر الاقتصاد أكثر فقراً، وهو ما يتفق مع آراء بعض الاقتصاديين الذين يعتقدون أن التكاليف الفعلية المصاحبة لتدخل الدولة في آليات السوق أكبر بكثير مما هو ظاهر أو مقبول، الأمر الذي يؤثر سلبا على الرفاه الاجتماعي ويظهر تكاليفه الحقيقية بأقل مما هي عليه، مستندين في ذلك على نموذج تحليل سلوك الطلب على سلعة مستوردة فرضت عليها ضريبة جمركية.

ومن هنا استخلص Gordon العلاقة الوثيقة بين السياسات التي تتبناها الدولة وزيادة الميل نحو البحث عن الريع (Gordon1967, pp 224-232)، خاصةً تلك السياسات التي تستهدف التدخل المباشر في آليات السوق، وهو أمر جدير بالملاحظة عند تحليل سلوك البحث عن الريع، إذ من المتوقع أن تعمل تلك السياسات على دفع الجهود الفردية نحو إنفاق المزيد من الموارد في سبيل الحصول على المكاسب أو حمايتها أو تغيير السياسات القائمة ، وهو ما يطلق عليه أحيانا السعي المكلف اجتماعياً لنقل الثروة، ذلك أن التدخل في النشاط الاقتصادي من شأنه التأثير سلبا علي التخصيص الأمثل للموارد ، وأن يؤدي إلى ظهور ظاهرة البحت عن الريع،

وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأنه كلما لعبت الدولة دورا أكبر في النشاط الاقتصادي كان لهذه الظاهرة وجود أكبر، وعليه يمكن القول أن الأنشطة المرتبطة بظاهرة البحث عن الريع ترتبط مباشرة بدرجة ومدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ظهر مصطلح البحث عن الريع لأول مرة في دراسة أعدتها Anne. Krueger عام 1974بعنوان: The Political Economy Of The Rent Seeking Society، وطورتها فيما بعد إلى ما عرف بنموذج الريع التنافسي، وهو نموذج تحليلي لبحث الخسائر الاجتماعية الناجمة عن سياسات التجارة الخارجية من خلال دراسة السلوك التنافسي بين الأفراد من أجل الحصول علي تراخيص الاستيراد في كل من الهند وتركيا ، وخلصت من خلاله إلى أن المنافسة على الريع الناجم عن تراخيص الاستيراد خلقت تكلفة إضافية بلغت نحو 7.3% من الدخل القومي للهند عام 1964، ونحو 15% من الدخل القومي لتركيا عام 1968، وهذا يعني أن تكاليف الرفاه المصاحبة للقيود على الواردات، مساوية للفاقد الاجتماعي الناجم عن القيود الحمائية مضاف إليه قيمة الريع، وهو ما يشكل عبئاً اقتصاديا ثقيلاً يفضي إلى خسارة في الرفاه الاقتصادي. (Anne1974, PP 291-303)

استخدم مفهوم البحث عن الريع أيضا في الدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية تحت مسمى البحث عن العائد غير الإنتاجي المباشر Directly Unproductive Profit Seeking (DUP) ، الذي يعني استخدام موارد اقتصادية حقيقية في أنشطة غير إنتاجية بهدف خلق ربح مادي غير حقيقي ، وهو ما يؤدي إلى انكماش القدرات المتاحة للاقتصاد ، مع التأكيد على أنه من الممكن تحقيق مكاسب جراء الأنشطة الرامية للحصول علي (DUP) في حال توجيهها إلى تعزيز وزيادة الرفاه الاجتماعي.

عموم القول أن ظاهرة البحث عن الريع تقترن بمجموعة من السلوكيات التي تعمل على هدر الموارد الاقتصادية، سواء كانت مالية أو زمنية أو جهد، وينتج عنها في نهاية المطاف مجتمعا أكثر فقرا واقتصاد غير قادر علي الإنتاج.

2-: الدولة الريعية:

بالرغم من أن الدولة الريعية كمفهوم يعود إلى أوآخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر، الحقبة التي شهدت سطوع الدولة القومية والقيام بالاكتشافات الجغرافية لأمريكا والشرق الأقصى، ومن ثم تدفق

المعادن النفيسة إلى دول أوروبا ، خاصة إسبانيا والبرتغال من العالم الجديد ، ما أدى إلى تدفق الريع من الخارج متمثلاً في المعادن النفيسة المستخرجة من مناجم المستعمرات الأوروبية ، إلا أنه كمصطلح برز لأول مرة في سبعينيات القرن الماضي في دراسة للاقتصادي الإيراني حسين مهدوي نشرت عام 1970 تحت عنوان " نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدولة الريعية – حالة إيران"، والتي عرف فيها الدولة الريعية بأنها الدولة التي تتلقى بشكل منتظم ريعاً خارجياً ، مشيرا إلى أن الريع الخارجي هو عبارة عن مدفوعات تتم بواسطة أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات بلد ما ، وإلى أن الريع الخارجي يتخذ عادة أحد الأشكال الآتية (Mahdavy1970, p428):

- مدفوعات مرور السفن كتلك التي تمر من قناة السويس وقناة بنما .
- رسوم العبور للدول التي تسمح بمرور أنابيب النفط الخام والغاز الطبيعي عبر أراضيها .
- الضرائب التي تفرض على تحويلات العاملين والمهاجرين من الخارج .
- الريع النفطي وريع المناجم .
- المعونات والمنح والهبات من الخارج .

إلا أن العديد من الدراسات اللاحقة اقصرت الريع في الاعتماد على مورد طبيعي واحد ذات طبيعة استخراجية ألا وهو النفط الخام والغاز الطبيعي ، وتبعاً لذلك تم تعريف الدولة الريعية بأنها الدولة التي يعتمد تمويل معظم وارداتها وموازناتها العامة على عوائد صادرات النفط (النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية والبتروكيماوية)، وتملك أو تسيطر الدولة فيها على معظم هذه العوائد.(مرزا2012، ص392) ويرى آخرون أنها الدولة التي تعتمد على الموارد الخارجية وتقوم بإعادة تخصيصها ، ولذا سُميت الدول النفطية بدول رصدّ التخصيصات، كما عُرفت أيضا بأنها الدولة التي تستمد أكثر من 40% من عوائدها من النفط أو من مصادر أجنبية أخرى والتي تكون مصروفاتها جزء جوهرياً من إجمالي ناتجها المحلي.(جياكومولو 1987، ص84) تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن مفهوم الدولة الريعية ينطبق على أية دولة تتحصل على تدفقات مالية دائمة من الخارج، أو بمعنى أدق لا يتولد دخلها عن انتاج قطاعاتها الاقتصادية محليا، وإنما من الخارج، وهو بهذا المعنى لا يعكس وجود قطاعات اقتصادية إنتاجية داخل الاقتصاد المحلي وإنما يعتبر دخلاً غير مكتسب أو مبرر، وخلاف لذلك فعندما

يكون مصدر الدخل داخلياً فهو يعكس قوى اقتصادية منتجة محلياً من قطاعات اقتصادية وقوى عاملة تحقق هذا الدخل.

3- طبيعة الدولة الريعية:

يحتوي كل اقتصاد على عناصر ريعية تختلف من دولة إلى اخرى بمقدار مساهمتها في الاقتصاد ككل، فهو بالتالي ظاهرة عامة، ففي الدول المتقدمة صناعياً لا يشكل الريع الخارجي إلا نسبة ضئيلة من الدخل القومي على عكس الدول التي تعتمد بشكل أساسي على القطاع الريعي، فالدولة الريعية نظاماً فرعياً متصلاً بالاقتصاد الريعي الذي يمثل أساس تكوين الدولة الريعية، ولذلك تعد الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وبمقدار ما تسهم به العائدات الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، يعني ذلك أن مصطلح الريع الاقتصادي لا يستخدم إلا في الحالات التي يلعب فيها الريع الخارجي دوراً أساسياً في النشاط الاقتصادي، أما الاقتصاد الريعي فيعرف بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع المتولد من انتاج النفط المملوك كلية للدولة (السعدي 2009، ص43)، وهنا يشار إلى أن الاقتصادات التي نزيد فيها نسبة مساهمة القطاع الريعي في هيكلها الاقتصادي عن 50%، وتمول عائدات القطاع الريعي أكثر من 50% من الاستثمارات العامة الكلية، وتصل فيها نسبة الإنفاق العام إلى 50% من إجمالي الإنفاق هي اقتصادات ريعية تعتمد بشكل رئيسي على الريع الخارجي كمصدر للدخل القومي. وبصورة عامة يمكن القول أنه لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي ، في حين قد يكون هناك اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية ، كما هو الحال في الدول التي تعتمد على عائدات السياحة وتحويلات العاملين من الخارج (مرزا، 2012، ص48).

تؤثر الدولة الريعية على القيم والسلوك الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم خلق عقلية ريعية، Rentier Mentality من خلال تنافس الأفراد والجماعات للحصول على جزء من الريع الذي تم تحقيقه بدون مساهمة في العملية الانتاجية ، وبالتالي تسود العقلية الريعية ، وتكمن خطورة ذلك عند إضاعة العائدات النفطية في إنفاق استهلاكي أو توظيفات مالية غير مثمرة ، وليس بالضرورة أن ذلك اسواء ما يمكن ان يحدث بل لهذه العائدات، بطبيعتها، آثار سالبة تؤدي في معظم الحالات إلى نمو مشوه ومؤذ (عادل 1980، ص564).

4- خصائص الدولة الريعية:

تشترك الدول المصدرة للنفط مع الدول المصدرة للمعادن في جملة من السمات التي تظفي عليها الطبيعة الريعية ، إلا أنها تختلف في مقدار ومدة الريع الاستثنائي (الريع التفاضلي) ، من أهم هذه السمات ما يلي: (تيري 008 ، ص ص100-105)

- الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسيً للدخل القومي ، ممّا يؤدي إلى تشوه الهيكل الاقتصادي، الأمر الذي يعكس عدم فاعلية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، مما يجعل مصدر هذا الدخل غير مبرر من ناحية، ويؤدي من ناحية أخرى إلى عدم اهتمام الدولة بفرض الضرائب نظراً لعدم حاجتها إليها كأداة لتمويل نفقاتها ومن ثم ضعف الايرادات الضريبية.
- هيمنة الدولة على الريع الخارجي والتصرف فيه، فالريع المتحقق يؤول إلى الدولة مباشرة ، وذلك بحكم القوانين التي تمنح حقوق ما في باطن الأرض للدولة ، فالدول التي تعتمد على أي شكل من أشكال الريع تعتبر دولاً ريعية وتوزيعية لأن الدولة هنا تلعب دور الوسيط بين القطاع الريعي وباقي القطاعات الاقتصادية ، وتركز قوتها الاقتصادية في تلقي الريع الخارجي وتوزيعه داخلياً.
- الاعتماد على صناعة كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال ومعقدة تكنولوجياً (خاصة الدول ذات الطبيعة الاستخراجية)، ما يعني تدني مساهمة القطاع الريعي في امتصاص القوى العاملة ، وهو يؤدي إلى تكدس العمالة في القطاعات الخدمية.
- اعتماد الدول الريعية خاصة النفطية منها على القطاع الريعي كمورد للدخل يعكس ارتفاع الأهمية النسبية لناتج القطاع الريعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية وارتفاع الأهمية النسبية لصادراته (الصادرات النفطية) في إجمالي الصادرات من ناحية أخرى، إذ غالبا غالباً ما تصل هذه النسبة إلى ما يزيد عن 80% من إجمالي الصادرات، ما يعني أن المصدر الوحيد للدخل القومي تتحدد أسعاره في السوق العالمي، وبالتالي فإن عائداته ومن ثم الايرادات العامة للدولة وكذا نفقاتها وواردتها واحتياطاتها النقدية ستكون عرضة للتذبذب والصدمات الخارجية.
- تعتمد الدول الريعية وخاصة النفطية منها، على مورد يمكن أن يحقق ريعاً استثنائيا، يطلق عليه الريع التفاضلي أو الريع الريكاردي، وهو ريع ناجم عن التفاوت في نوعية الآبار أو نوعية النفط أو عن كون النفط كسلعة استراتيجية أو نتيجة قربه من الأسواق العالمية.

- تعكس خاصية كون القطاع النفطي قطاعا منعزلاً عدم التشابك وضعف الحلقات التي تربطه مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، على عكس الاقتصادات القائمة على الصناعة التحويلية التي تتميز بارتباطها بالقطاعات الأخرى، يتضمن ذلك محدودية تأثيره على الهياكل الانتاجية، ومن الشواهد على ذلك ما حدث في ليبريا، التي لم تسهم عملية ربط الموانئ والسكك الحديد فيها مع مناجم الحديد في نمو القطاع الزراعي أو الصناعي ، وهو ما ينسحب على العديد من الدول التي لا تستعمل موانئ شحن البترول إلا في ناتج قطاع البترول (مالكوم وآخرون 1995، ص 679) ذلك أن زيادة الدخل القومي في الدول ذات الموارد الاستخراجية قد لا تؤدي إلى تنمية محلية ، مما يحرمها من فرصة بناء قواعد إنتاجية متكاملة وعدم تنويع هياكلها الاقتصادية.
- تتسم الدول الريعية بارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي، ويمثل ذلك انحرافاً هيكلياً في تجارتها الخارجية ، فتعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي لأن معظم صادراتها تتمثل في ناتج القطاع الريعي (النفط مثلا)، الذي يكون في الغالب مادة خام وتستورد أغلب احتياجاتها من الخارج في شكل مواد مصنعة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التبعية الاقتصادية للاقتصادات المتقدمة.

- **ثالثا قنوات انتقال المرض الهولندي:**

تعمل التدفقات الريعية أو ما يطلق عليه أحيانا الدخول القدرية، (Windfalls) إلى ظهور أعراض المرض الهولندي على الهيكل الاقتصادي للدولة المتلقية من خلال قناتين رئيسيتين يعرفان بأثر انتقال الموارد وأثر الإنفاق.

1. أثر الإنفاق (The Spending Effect)

يؤدي انتعاش قطاع التصدير إلى زيادة التدفقات النقدية الداخلة ممثلة في ارتفاع مستوى الدخل القومي ومن ثم الدخل الفردي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات القطاعات الأخرى لأن مرونة الطلب الدخلية على منتجات كلا القطاعين (االمتاجرة واللامتاجرة)، وهو ما يعني أن الطلب الإضافي على منتجات قطاع اللامتاجرة سيدفع بالأسعار النسبية لمنتجات هذا القطاع للارتفاع لكونها تتحدد بواسطة العرض والطلب في السوق المحلي في حين أنه لن يؤثر علي الأسعار النسبية لمنتجات قطاع المتاجرة، التي ستبقي ثابتة لأنها تتحدد وفقا لآليات السوق العالمي، أي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، على اعتبار أن سعر الصرف هنا هو نسبة أسعار

منتجات قطاع اللامتاجرة إلى أسعار منتجات قطاع المتاجرة، بالإضافة إلى ذلك فإن الطلب الإضافي على منتجات قطاع المتاجرة الناتج عن الدخل المرتفع وما يمكن أن يضاف إليه من طلب متولد عن ارتفاع مستوى سعر الصرف الحقيقي سوف يتم إشباعه عن طريق زيادة الواردات، وفي المقابل فإن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف سوف يدفع بعناصر الإنتاج القابلة للحركة للخروج من قطاع انتاج سلع المتاجرة إلى قطاع انتاج سلع اللامتاجرة مدفوعة بأسعار أعلى نسبيا، ونظراً لأن ذلك سيترافق مع عملية سحب الطلب من قطاع اللامتاجرة إلى القطاع المتاجرة فإن أثر الإنفاق وحده سوف يؤدي إلى انكماش أو تقلص هذا الأخير(زرتي 2012، ص 120).

2. أثر انتقال الموارد(The Resource Movement Effect)

يعمل حصول ازدهار في قطاع ما على تشجيع العناصر القابلة على الحركة – العمل مثلاً – على ترك قطاعي سلع المتاجرة وسلع اللامتاجرة ، والاتجاه إلى القطاع المزدهر مدفوعة بالأسعار العالية التي سيدفعها وبالتالي فإن إنتاج كلا القطاعين سيميل إلى الانخفاض، إلا أن الانخفاض في إنتاج قطاع سلع المتاجرة سوف يدفع إلى زيادة الواردات في حين أن الانخفاض في العرض المحلي لقطاع سلع اللامتاجرة سيدفع إلى رفع الأسعار النسبية لمنتجات هذا القطاع، وهو ما يعني ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي يضاف إلى ذلك الذي حدث نتيجة لأثر الإنفاق ، وهو ما يؤثر سلبا على انتاج قطاع سلع المتاجرة في حين أنه ونظراً لارتفاع الأسعار النسبية لمنتجات قطاع سلع اللامتاجرة سيتمكن هذا القطاع من استرداد جزء من عناصر الإنتاج (العمل) التي غادرته إلى القطاع المنتعش وبالتالي فإنه ربما يتوسع.

وإذا ما تم جمع الأثرين مع بعض يمكن القول أن إنتاج قطاع سلع المتاجرة (القطاع الإنتاجي) سيكون ودون أي غموض أقل مما كان عليه في حين أن إنتاج قطاع سلع اللامتاجرة (القطاع الخدمي) سيعتمد على قوة كلا الأثرين.

- **سياسات الحد من آثار ظاهرة المرض الهولندي**

وفقاً لتحليلات الكلاسيكيين الجدد فإن الزيادة أو الارتفاع الزائد في قيمة العملة، وبالتالي المرض الهولندي لن يحدث إذا ما تركت قوى السوق تعمل بحرية (بدون تدخل)، من منطلق أن وضوح الرؤية والتوقعات الرشيدة بالسوق المالية ستضمن عدم ارتفاع قيمة العملة فوق المستوى المحدد في المدى الطويل بما في ذلك مستوى الدخل الدائم، إلا أنه من الواضح أن هذه الفرضيات ليست واقعية حيث يتوقع الاقتصاديون الجدد أن المرض

يحدث نتيجة لتدفق الدخل من الموارد الطبيعية حتى وإن لم تنخفض قيمة العملة، وينصحون بضرورة اتخاذ جملة من السياسات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية وتحديدا (النفط) لتفادي وقوع هذه الظاهرة، تقوم هذه السياسات على الإجابة على جملة من الأسئلة في مقدمتها السؤال المتعلق بكم من النفط يجب استخراجه الآن وكم يجب أن يبقى لكي يستخرج مستقبلاً، وكيفية استخدام العائد النفطي بالطريقة المثلى وكيفية التقليل من آثار المرض الهولندي، وبالرغم من أن الإجابة المعمقة على السؤال الأول تقع ضمن نطاق دراسة الموارد الاقتصادية غير المتجددة ، إلا أن القاعدة الأساسية في الإجابة على ذلك تكمن في مقارنة الأسعار الجارية للنفط مع الأسعار المتوقعة مستقبلاً وإجراء مقارنة بين القيم المعدلة وفقاً لسعر الخصم المصرفي وذلك لمعرفة انعكاس التكاليف الاجتماعية للعائد على الاستثمار ونسبة الفائدة المصرفية ، تعرف هذه القاعدة بقاعدة هوتلينج (1931)، أما فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الثاني فتطرح الادبيات الاقتصادية بديلان هما:

1- تثبيت العلاقة بين سياسة التمويل وسياسة الإنفاق.

2- امتصاص الانتعاش محلياً من خلال الاستثمار في أنشطة انتاج سلع المتاجرة خاصةً الصناعة.

ويتمثل الاختيار الأفضل من وجهة نظر الكلاسيكيون الجدد (وفقاً لفرضية الدخل الدائم)، في الإبقاء على معظم الدخل الناتج عن الانتعاش المؤقت خارج الاقتصاد وذلك لتجنب أي ارتفاع مؤقت في الإنفاق المحلي الذي قد ينتج عنه ارتفاع حقيقي في سعر الصرف، ومن ثم المرض الهولندي، كما يمكن التدخل أيضا من خلال سياسة منع الارتفاع الحقيقي في سعر العملة ، مع تبني سياسة اقتصادية تحررية وهذا بدوره سيؤدي إلى تحقيق الامثلية، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن سياسة الاعتماد بالكامل على تثبيت التمويل لا تؤدي فقط إلي تأثيرات خارجية موجبة على قطاع سلع المتاجرة بل من الممكن أن يؤدي إلى تأثيرات سالبة، من منطلق أن أسواق رأس المال الدولية غير كاملة وتتبع دورات معينة ومن ثم فإن التعويل عليها قد يكون صعب جداً ومكلف وكذلك تكون أسعار الفائدة منخفضة جداً على المدخرات الخارجية أثناء الانتعاش، كما يمكن أن تفشل سياسة تثبيت التمويل ذاتياً لأن القوة الظاهرية للوضع النهائي للدولة يمكن أن تؤدي إلى تزايد المضاربة على عملتها وهو ما يرفع من قيمة العمل وهو تماماً ما صممت السياسة أساساً لمنع حدوثه أو تجنبه، كما يمكن أيضا اتباع سياسة الإبقاء

على الأجور الحقيقية منخفضة لكي يتم المحافظة على القدرة التنافسية، مع أنها قد تكون سياسة غير مقبولة سياسيا واجتماعياً ولكنها ديناميكياً منطقية لتشجيع الإنتاجية والنمو.

عموما يمكن القول أن الإستراتيجية الفعالة لتقليل آثار المرض تتمثل في الاستثمار في قطاعات مهمة مثل الصناعة، حيث تتضمن هذه الإستراتيجية الاستفادة من التأثيرات الخارجية الموجبة للصناعة وخلق عجز في الموازنة التجارية في المدى القصير منعا لعدم ارتفاع قيمة العملة المحلية، حيث من المتوقع أن تنجح هذه الإستراتيجية في توجيه الاقتصاد إلى وجهات جديدة كما قد تزيد من قدرته التصديرية للسلع الصناعية بعد نهاية الانتعاش وتسمح بمعدلات تشغيل مرتفعة ونمو مستمر. خلاصة القول أن حدوث المرض الهولندي نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية ليس أمرا محتوما (Inevitable). وأن التأثير النهائي له يعتمد على الحالات الإبتدائية أو الأولية وخصائص الاقتصاد المعني وكذلك على تطبيق السياسات التي تستهدف التقليل من آثاره بنجاح

- **قياس أثر التدفقات الريعية على هيكل الاقتصاد الليبي:**

لقياس أثر التدفقات الريعية على هيكل الاقتصاد الليبي اعتمدت الدراسة على نموذج كوردن ونياري (Corden & Neary, 1982–1984) المعروف في ألأدبيات الاقتصادية بنموذج تأثيرات الطفرة على التوازن العام (Snape 1977, PP 147–156)، وهو نموذج يتتبع أثر الانتعاش الحاصل في قطاع معين على هيكل بقية القطاعات الاقتصادية وبالتالي هيكل الاقتصاد ككل.

1- متغيرات النموذج :

– نسبة أسعار منتجات القطاع الخدمي إلى أسعار منتجات القطاع الإنتاجي أو (معدل سعر الصرف الحقيقي (л) ويعطى بالعلاقة (1):

$$\pi = \frac{p_{nt}}{p_{no}} \qquad (1)$$

حيث:

– λ معامل التغير التقني ويرمز له بالرمز.

– no حجم انتاج قطاع سلع المتاجرة غير النفطي.

– nt جم انتاج قطاع سلع اللامتاجرة .

2- الهيكل العام للنموذج :

يتكون النموذج من المعادلات الأساسية التالية:

$$\pi = \pi\left[NO^{d}(R), NT^{d}(R)\right] \qquad (2)$$

$$NO^{s} = NO^{s}(\pi, \lambda) \qquad (3)$$

$$NT^{s} = NT^{s}(\pi, \lambda) \qquad (4)$$

$$\lambda = \lambda(R_{t-1}, I_{t-1}) \qquad (5)$$

$$NO^{d} = NO^{s} + M - NOX \qquad (6)$$

$$NT^{d} = NT^{s} \qquad (7)$$

حيث:

- NO^{d} الطلب المحلى على سلع قطاع المتاجرة.
- NT^{d} الطلب المحلى على سلع قطاع اللامتاجرة.
- NO^{s} العرض المحلى لقطاع سلع المتاجرة.
- NT^{s} العرض المحلى لقطاع اللامتاجرة.
- R الإيرادات النفطية.
- NOX الصادرات غير النفطية.
- I التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.
- M حجم الواردات.
- T متغير زمني.

يستند هذا النموذج إلى مبررات نظرية واضحة، ذلك أنه وعلى جانب الطلب من المتوقع أن تؤدى التدفقات النقدية المتأتية جراء تصدير النفط إلى زيادة الدخل القومي والذي بدوره سوف يدفع إلى زيادة الإنفاق، وهو ما يحدث

طلب إضافي على سلع قطاع اللامتاجرة (الخدمات) مما يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر الصرف (أي ارتفاع في الأسعار النسبية لصالح قطاع اللامتاجرة، مقارنة بأسعار سلع قطاع المتاجرة المرتبطة بالأسعار العالمية افتراضا، سيشبع هدا الطلب الإضافي على سلع قطاع اللامتاجرة عن طريق زيادة الواردات، ذلك أنه وتحت إفتراض صغر الاقتصاد فإن الاشتقاق الجزئي للمتغير л عندما تتغير NO^d يساوى صفر، وبالتالي فان التأثير الكلى لزيادة الإيرادات النفطية على معدل سعر الصرف الحقيقي سيكون موجبا (طرديا)، بمعنى آخر أن ارتفاع الإيرادات النفطية سوف يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر العملة المحلية وهو ما يمكن التعبير عنه رياضيا بالعلاقة (8):

$$\frac{d\pi}{dR} = \frac{\partial \pi}{\partial NO^d}\frac{\partial NO^d}{\partial R} + \frac{\partial \pi}{\partial NT^d}\frac{\partial NT^d}{\partial R} \qquad (8)$$

إن هذا الارتفاع في معدل سعر الصرف (л) له أثران يتعلق الأول بجانب الطلب أما الثاني فيتعلق بجانب العرض، فعلى جانب الطلب سيؤدى التحول من قطاع سلع اللامتاجرة إلى قطاع سلع المتاجرة غير النفطي، وهذا يمكن أن يخفف من حجم الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف، أما على جانب العرض فإن الارتفاع في سعر الصرف سوف يؤدى إلى انتقال عناصر الإنتاج القابلة للانتقال من الأنشطة التقليدية في قطاع سلع المتاجرة إلى قطاع سلع اللامتاجرة، وبالتالي فإن:

$$\frac{\partial NO^d}{d\pi} \prec 0, \frac{\partial NT^d}{d\pi} \succ 0 \qquad (9)$$

ذلك أن التغير فى الإيرادات النفطية يعكس التغير في الأسعار و/ أو عرض النفط، ومصطلح عرض NT، و NO، لا يتضمن الأسعار النسبية للنفط طالما افترضنا أن عوامل الإنتاج المستخدمة في انتاج النفط لها خصوصياتها، وحيث أن جزء من العائدات النفطية في دول الاوبك تستخدم من قبل قطاع سلع اللامتاجرة في استيراد التكنولوجيا ، فإن التقنية التي أنتجت بواسطة العائد النفطي والتكوين الرأسمالي الثابت غير الظاهر سوف تؤدى إلى توسع قطاع سلع اللامتاجرة وانحساره قطاع سلع المتاجرة غير النفطي، وهدا بالطبع تحت افتراض أن

التقنية المستوردة تستخدم في قطاع سلع اللامتاجرة ، وبناء على ذلك يمكن تصنيف الاقتصاد قيد البحث إلى قطاع المتاجرة غير النفطي وقطاع سلع اللامتاجرة.

وبالتعويض بالمعادلة رقم (5) في المعادلة رقم (3) والمعادلة رقم (4) وافتراض أن الدوال تأخذ الضيغه اللوغرتمية الخطية فإن المعادلات الهيكلية يمكن وضعها على الصورة السلوكية التالية:

$$\pi = \alpha_1 + \alpha_2 no^d + \alpha_3 nt^d + \alpha_4 r + e_1 \quad (I)$$

$$nt^s = \gamma_1 + \gamma_2 \pi + \gamma_3 i_{t-1} + \gamma_4 r_{t-1} + \gamma_5 T + e_2 \quad (II)$$

$$no^s = \beta_1 + \beta_2 \pi + \beta_3 i_{t-1} + \beta_4 r_{t-1} + \beta_5 T + e_3 \quad (III)$$

كل المتغيرات التي يحتويها النموذج في شكل لوغاريتمي خطى ، وتمت إضاف T كمتجه زمني لمعرفة التوسع أو الانكماش في قطاع معين.

3- افتراضات النموذج:

يتعلق الافتراض الأول بسؤال مفاده هل أدت الإيرادات النفطية الضخمة التي حدثت جراء ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف العملة ؟ وهل أدت الإيرادات النفطية إلى تغير الأسعار النسبيه لصالح قطاع سلع اللامتاجرة ؟.

إحصائيا، فأن الخطوة الأولى تتعلق برفض فرضيه العدم القائله بأن الإيرادات النفطية لم تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مقابل قبول الفرض البديل ، وهو ما يعني أن الاختبار يجب أن يوضح أن قيمة (α) فى المعادلة (I) من معادلات النموذج موجبة وذات معنوية عند مستوى معنوية معقول أي أن:

$$\frac{\partial \pi}{\partial r} = \alpha_4 \succ 0$$

أما فرضية العدم الثانية فمفادها أن الارتفاع في معدل سعر الصرف الحقيقي لم يؤدى إلى توسع قطاع سلع اللامتاجرة، ولا انحسار قطاع سلع المتاجرة غير النفطي، ولرفض هده الغرضية يتطلب الأمر أن تكون المعلمة β_2 في المعادلة (III)، سالب، والمعلمة γ_2 في المعادلة (II) موجب

$$\frac{\partial no^{s}}{\partial \pi} = \beta_2 \prec 0 \qquad \frac{\partial nt^{s}}{\partial \pi} = \gamma_2 \succ 0$$

وأن يكون كل من المعلمتين ذات معنوية مقبولة، وبرفض فرضيتي العدم السابقتين مقابل قبول الفرضيتين البديلتين لهما يمكن القول أن التفقات الريعية التي شهدها الاقتصاد قيد البحث أدت لتوسع القطاع الخدمي على حساب القطاع الانتاجي.

أما الافتراض الثالث فيتعلق بمعامل نقل التقنية المقدر تقريبيا بالمتبقي من إيرادات النفط والمتبقي من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذي لم يظهر في القطاع الخدمي وبالتالي لن يكون هناك توسع في هذا القطاع ناجم عن نقل التقنية أي أنه من المعادلة (II) فان:

$$H_0 : \gamma_3 + \gamma_4 = 0$$

يتطلب رفض هذا الفرض مقابل قبول الفرض البديل إثبات أن المعاملات γ_3 وγ_4 تختلف عن الصفر أو على الأقل أن مجموعهما لا يساوى صفر بمعنى أن:

$$\gamma_3 \neq 0 \qquad \gamma_4 \neq 0 \qquad \gamma_3 + \gamma_4 \neq 0$$

وفرض العدم الأخير في النموذج الأساسي هو أن معامل التغيرالتقني يظهر في قطاع سلع المتاجرة ولكنه لا يؤدى إلى توسع ذلك القطاع بمعنى أنه من المعادلة (III). فإذا حدث التغير التقني في قطاع سلع اللامتاجرة فإنه

$$H_0 : \beta_3 + \beta_4 \succ 0$$

من المتوقع أن يحدث انكماش في قطاع سلع المتاجرة، ذلك إلأن التقدم التقني الذي حدث في قطاع سلع اللامتاجرة سوف يدفع إلى انتقال عناصر الإنتاج القابلة للانتقال من قطاع سلع المتاجرة، بالاضافة لأثر الانفاق ، وسيعمل هذان لأثران فى نفس الاتجاه لتوسع قطاع سلع اللامتاجرة وانحسار قطاع المتاجرة وبالتالي فانه ولرفضض فرضية العدم يجب أن يكون مجموع المعاملان β_4 , β_3 موجبا أي أن:

$$\beta_3 + \beta_4 \leq 0$$

وبرفض الفرضيتين الأخيرتين وقبول الفرضيتين البديلتين لهما يمكن القول أن المرض الهولندي الزاحف قد ظهر في قطاع سلع اللامتاجرة وأدى إلى توسعه مقابل انحسار قطاع سلع المتاجرة .

4- نتائج التحليل:

يمكن التعرف على أثر عائدات النفط على هيكل النشاط الاقتصادي من خلال اسقاط بيانات الفترة (1970-2010) وقد تم اختيار هذه الفترة كونها تضم صدمات أسعار النفط الثلاث ، وعليه تعكس الآثار المترتبة عن ارتفاع وانخفاض عائدات النفط على الاقتصاد الليبي. وتم تقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS) ، لأنها تعطي تقديرات متناسقة وقوية حتى في حال وجود الارتباط المتزامن ، والاستعانة بالحزمة الاحصائية Minitab ، فكانت نتائج التقدير كما يلي:

أولا أثر عائدات النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي:

وفقاً لنموذج أثر الطفرة المستخدم في هذا التحليل يعد سعر الصرف الحقيقي القناة الرئيسة لانتقال الآثار الاقتصادية إلى بقية القطاعات، حيث تؤدي زيادة التدفقات الداخلة المتحققة جراء تصدير النفط إلى زيادة الدخل ما يؤدي إلى خلق طلب إضافي على ناتج قطاع الخدمات والقطاع الإنتاجي ، ونظراً لمحدودية موارد قطاع الخدمات لا يمكن زيادة المعروض من انتاجه ، وحيث أن أسعار منتجاته تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب المحلي فإنه من المتوقع أن ترتفع مقارنة بأسعار ناتج القطاع الإنتاجي، ممّا يدفع بسعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع، أما الطلب الإضافي على ناتج القطاع الإنتاجي (القطاع المنافس للواردات) فسوف تتم تغطيته عن طريق زيادة الواردات. ثم اختبار هذه الفرضية قياسيا فكانت النتائج كالاتي:

$$(\ln \hat{\pi}) = -2.26 + 0.55 \ln no^d - 0.12 \ln nt^d + 0.411 \ln r_{t-1}$$

(5.96) ، (−1.11) ، (2.49) ، (−1.43)

$R^2 adj. = 71\%$ $R^2 = 73\%$

$P - value = 0.000$ $F_c = 33.25$

حيث : تشير الأرقام بين الأقواس إلى اختبار T .

- وفقا للاختبارات الاحصائية فإن كل المعاملات معنوية احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) للمتغيرين (no^d, r) ، كما أن إشارتهما موجبة ما يدل على أنهما يؤثران تأثيراً إيجابياً على المتغير التابع (سعر الصرف الحقيقي)، وهو ما يدل على وجود علاقة بينهما ، ذلك أن زيادة عائدات النفط بوحدة واحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي بنسبة 41% ، تعزى استجابة معدل سعر الصرف الحقيقي للتغيرات في عائدات النفط بهذه النسبة إلى أن جزء من العائدات يستخدم لدعم سلع قطاع المتاجرة غير النفطي ولاستيراد عنصري الإنتاج (العمل وراس المال) ، اللذان يسهمان في توسع قطاع سلع المتاجرة عير النفطي ويعملان بالتالي على تلطيف الارتفاع في معدل سعر الصرف الحقيقي.
- أن ارتفاع الطلب على ناتج قطاع الخدمات بنسبة 10% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي بنسبة 5.5%.
- يشير اختبار F : إلى أن قيمة $(F_c \succ F_T)$ ما يدل على معنوية النموذج أي أنه صالح للتقدير، وبالاستناد إلى $(P - value = 0.000 \prec 0.05)$ فإنها ذات معنوية عالية احصائياً.
- يشير معامل التحديد المعدل $R^2 adj.$ إلى أن 71% من المتغيرات التي طرأت على المتغير التابع يمكن تفسيرها من خلال التغيرات التي حدثت على المتغيرات المستقلة أما النسبة الباقية فنتيجة لعوامل أخرى لم يتم تضمينها للنموذج.

وتأسيسا على ذلك تم رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل القائل بأن زيادة عائدات النفط تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي.

ثانيا أثر عائدات النفط على أداء القطاعات الاقتصادية:

بناءً على نموذج تحليل أثر الطفرة فإن زيادت العائدات النفطية تؤدي إلى توسع قطاع اللامتاجرة (الخدمات) ، نتيجة ارتفاع أسعار منتجاته نسبة لأسعار القطاع الإنتاجي وانحسار قطاع المتاجرة (القطاع الإنتاجي) المنافس للواردات، ذلك أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي يسهم في توسع قطاع السلع (قطاع

الخدمات) وانحسار قطاع سلع المتاجرة (القطاع الإنتاجي)، وللتأكد من ذلك نقوم ببتقدير المعادلة (II) التي تبين أثر سعر الصرف على عرض قطاع الخدمات (no^s) ، والمعادلة (III) التي تبين أثره على عرض القطاع الإنتاجي (nt^s) ، وذلك على النحو التالي:

1- أثر عائدات النفط على عرض قطاع الخدمات:

بإسقاط بيانات الفترة المحددة على المعادلة (II) جاءت النتائج على النحو التالي:

$$\ln \hat{no}^s = 7.01 + 0.28\ln\pi + 0.24\ln i_{t-1} - 0.33\ln r_{t-1} + 0.44\ln T$$

(8.17) ، (-4.26) ، (2.79) ، (2.10) ، (15.57)

$$R^2 adj. = 0.88 \qquad R^2 = 89\% \qquad P - value = 0.000 \qquad F_c = 73.29$$

حيث: تشير الأرقام بين الأقواس إلى اختبار T ، تظهر الاختبارات الاحصائية أن كل المعاملات كانت معنوية احصائياً عند مستوى معنوية (0.05).

أما من الناحية الاقتصادية فتظهر النتائج أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي يؤثر تأثيراً إيجابياً على عرض قطاع الخدمات، وهو ما يدل على وجود علاقة بينهما، وهو ما يتوافق مع فرضية نموذج تحليل الطفرة ، أي أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي بنسبة 10% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة تؤدي إلى ارتفاع عرض قطاع الخدمات بنحو 2.8% ، كما تظهر النتائج أيضا أن زيادة لا تؤدي إلى توسع قطاع الخدمات، بينما يؤثر عامل الزمن إيجابيا على المتغير التابع ، أي أن عرض قطاع الخدمات يزداد بمرور الزمن.

- يدل اختبار F على معنوية النموذج حيث إن قيمة $(F_c \succ F_T)$ ، أي أنه صالح للتقدير، وبالاستناد إلى $(P - value = 0.000 \prec 0.05)$ فإن F ذات معنوية عالية احصائياً.
- يشير معامل التحديد المعدل $R^2 adj.$ إلى أن 8.9% من المتغيرات التي طرأت على المتغير التابع يمكن تفسيرها بالتغيرات التي حدثت على المتغيرات المستقلة أما النسبة الباقية فنتيجة لعوامل أخرى لم يتم تضمينها للنموذج.

2- أثر عائدات النفط على عرض القطاع الإنتاجي:

بإسقاط بيانات الفترة المحددة على المعادلة (III) جاءت النتائج على النحو التالي:

$$\ln nt^{s} = 4.72 + 0.38\ln\pi + 0.01\ln i_{t-1} - 0.27\ln r_{t-1} + 0.91\ln T$$

(13.88) ، (-6.25)، (0.11) ، (2.69)، (8.89) $R^2 adj. = 94\%$ $R^2 = 94\%$

$P - value = 0.000$ $F_c = 143.97$

حيث، تشير الأرقام بين الأقواس إلى اختبار T:

- تظهر الاختبارات الاحصائية أن كل المعاملات معنوية احصائياً ي عند مستوى معنوية (0.05) عدى معلمة متغير التكوين الرأسمالي (i).
- كما تشير النتائج إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي لم تؤدي إلى انكماش عرض القطاع الإنتاجي ، حيث كانت العلاقة بينهما غير معنوية إحصائيا، ذلك أن إشارة معامل سعر الصرف لا تتوافق مع افتراضات نموذج تحليل الطفرة، حيث تظهر التقديرات أن زيادة سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي بمقدار (10%) تؤدى إلى زيادة في عرض قطاع سلع المتاجرة بنحو (3.8%) عند بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، كما تظهر التقديرات أن عنصر الزمن يؤثر إيجابيا على انتاج القطاع الانتاجي وهو ما يؤكد الاتجاه المتصاعد لإنتاج هذا القطاع.
- تشير نتائج اختبار F إلى معنوية النموذج حيث إن قيمة $(F_c \succ F_T)$، وبالاستناد إلى $(P - value = 0.000 \prec 0.05)$ فإنها ذات معنوية عالية احصائياً، أي أن النموذج صالح للتنبؤ .
- يشير معامل التحديد المعدل $R^2 adj.$ إلى أن 94% من المتغيرات التي طرأت على المتغير التابع يمكن تفسيرها بالتغيرات التي حدثت على المتغيرات المستقلة أما النسبة الباقية فنتيجة لعوامل أخرى لم يتم تضمينها للنموذج.

كما يضهر التحليل أن معاملا التقدم التقني ، المقدر تقريبياً بمجموع المتبقي من عائدات النفط والمتبقي من التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الخدمات لا يساوي صفر $(\gamma_3 + \gamma_4 \neq 0)$ إلا أنه ضعيفة جداً حيث يساوي (-0.09)، وبناء عليه نرفض فرض العدم القائل أن معامل التقدم التقني المقدر تقريبيا بالمتبقي من عائدات النفط والمتبقي من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذي لم يظهر في قطاع الخدمات يساوي صفر، أي أن $(H_0 : \gamma_3 + \gamma_4 = 0)$، ونقبل الفرض البديل وهو ما يتوافق مع توقعات النموذج، إلا أن تأثير معامل التقدم التقني على عرض قطاع الخدمات ضعيف جداً.

كما يظهر التحليل أن مجموع معاملا التقدم التقني (β_3, β_4)، المقدران تقريبياً بالمتبقي من عائدات النفط والمتبقي من التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الإنتاجي كان سالباً $(\beta_3 + \beta_4 \prec 0)$ وعليه نرفض فرض العدم القائل بأن معامل التقدم التقني يظهر في القطاع الإنتاجي ولكنه لا يؤدى إلى توسعه أي $(H_0 : \beta_3 + \beta_4 \succ 0)$ ، وهو ما يتعارض مع توقعات النموذج، ونقبل الفرض البديل القائل، إلا أن حجم الاستثمار لم يؤدي إلى تحسن الأهمية النسبية لناتج القطاع الإنتاجي في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث ظلت ضئيلة جداً طيلة فترة الدراسة ولم يتمكن هذا القطاع من تحقيق تنويع الهيكل الإنتاجي.

خلاصة القول أن زيادة الإيرادات النفطية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد البحث أدت إلى إرتفاع معدل سعر الصرف الحقيقي، إلا أن هذا الأخير لم يؤدي بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابته كما يفترض نموذج تحليل الطفرة إلى توسع عرض قطاع الخدمات، وانحسار عرض القطاع الإنتاجي، وأن نقل التقنية قد حدت في القطاعين الإنتاجي والخدمي على حد سواء ولكن بمعدل أعلى في القطاع الإنتاجي، وهذا يعنى أن الأثر السلبي لتدفقات النقدية قد تم احتوائه إلى حد كبير عن طريق نقل التقنية والتوسع المخطط في القطاع الإنتاجي، وأن ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة قيد البحث أدت إلى زيادة كبيرة في الدخل القومي مما عزز من قيمة سعر الصرف الحقيقي، ومن ثم زيادة الطلب على الواردات.

Abstract

Some theorists of the neoclassical school believe that the rapid and temporary windfalls, resulting from the rise of an export good, the discovery of a new economic resource that can be exported, or a sudden a technical advance in one of the economic sectors does not necessarily lead to a real balanced economic development as much as it can lead to Negative effects on the structure of the recipient economy, especially if the economy is a small open economy, given the accompanying and subsequent adjustment problems that these flows contain, this phenomenon is known in the economic literature as the Dutch disease, which is a phenomenon whereby

rapid cash flows that occur as a result of a rise in the price of an export commodity or the discovery of a new exportable source or a technical advance in a specific sector lead to an imbalance change in the relative prices of tradable and non-tradable goods which leads to the expansion of the latter at the expense of the former. This study aims to measure the impact of rentier windfalls on the structure of the Libyan economy. The study began with a review of the literature on entire economy and the concepts associated with it, and then moved to estimate the impact of oil windfalls on the supply of tradable and non- tradable sectors econometrically. The study concluded that: The high oil revenues resulting from the increase in oil prices on the world market led to a rise in the real exchange rate of the Libyan dinar, which is in line with the expectations of the Dutch disease theory. And the real exchange rate of the Libyan dinar contributed to the expansion of both sectors, the non-tradable sector (the services sector) and the tradable sector (the productive sector), which contradicts the expectations of the Dutch disease theory, and accordingly it can be emphasized that the Libyan economy has not witnessed the phenomenon of the Dutch disease .Based on this, the study recommended the necessity of working to diversify sources of income, directing investments to economically feasible projects, and developing the necessary policies to protect the economy from the risks of external shocks.

- **المراجع والمصادر:**

أولا:المراجع العربية

1- بول ساملسون وآخرون ، الاقتصاد ، ترجمة ، هشام عبدالله ، ط 2 ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن، 2006. .

2- تيري لين كارل ، ترجمة، عبدالإله النعيمي ، مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة ، بيروت، لبنان، 2008

3- جياكومولو لوشياني ، **دول** رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج ، المستقبل العربي ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، السنة التاسعة ، العدد 102 ، اغسطس 1987
4- صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث ، دار المدى الثقافة والنشر ، بغداد ، 2009
5- عبد الرؤوف زرتي، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول الريعية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة المنار 2021
6- عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية 1974-1979 ، الجزء الثاني ، دار الحكمة ، بيروت ، 1980
7- علي خضير مرزا ، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2012
8- علي خليفة الكواري ، تنمية للضياع أم ضياع فرص التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996
9- كارل ماركس ، ترجمة، صالح عبدالجبار ، رأس المال عمليات إنتاج رأس المال ككل ، دار الفارابي ، بيروت ، 2013
10- مالكوم جيلز وآخرون ، تعريب ، طه عبدالله منصور وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ ، السعودية ، 1995. .
11- محمد دويدار ، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري 1950-1980 ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1982
12- محمد دويدار وأخرون ، أصول علم الاقتصاد السياسي ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 1988

المراجع الأجنبية

1- Adam Smith, an Inquiry into the Nation and Causes of the Wealth of Nations, New York 2007.
2- Anne. , Krueger, the Political Economy of the Rent Seeking Society, the American Economic Review, Vol.64, No.3 1974
3- Alfred Marshall, Principles of Economics, London: Macmillan And 8 Co, ltd 1920

4- Carl Meneger, Principles of Economics, Ludwig Von Mises Institute, 2007

5- Gordon Tullock, the Welfare Costs of Tariffs, Monopolies, and Theft, the Western Economic, Journal, No, 5, June 1967

6- David Ricardo on the Principles of Political Economy and Taxation, London, 1817

7- H. Beblawi, The Rentier States in the Arab World, New York, croom, Helness.1987

8- H. Mahdavy, the Patterns and Problems of Economic Development in Rentier State: The Case of Iran, 1970

9- Robert. D. Tollison, Rent Seeking: A Survey, KTKLOS, International Review for Social Sciences, Vol.35, 1982

10- Snape, D. Effects of Mineral Development of the Economy, Australian Journal of Agricultural Economies, 21, 3, December 1977.